S/2001/47

الأمم المتحدة




Distr.: General
16 January 2001
Arabic
Original: English

# رسالة مؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بالإشارة إلى الفقرة ٢ من المادة ١٣ مكررا من النظام الأساسي للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في أراضي يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، ونصها كما يلي:

''في حالة وجود شاغر في الدوائر، يعيِّن الأمين العام، بعد إجراء مشاورات مع رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة، أحد الأشخاص المستوفين للمؤهلات المذكورة في الفقرة ١ أعلاه للمدة المتبقية لشغل المنصب المشار إليه''.

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغكم بأن القاضي محمد بنونة، وهو أحد مواطني المغرب، قد استقال كقاض في المحكمة الدولية، اعتبارا من ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١.

وتقدمت حكومة المغرب بترشيح السيد محمد الحبيب الفاسي الفهري لكي يحل محل القاضي بنونة. ومرفق طيه سيرته الذاتية.

وفي رأيي أن السيد الفاسي الفهري مستوف للمؤهلات الوارد ذكرها في المادة ١٣ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية. وأرى أيضا أن تعيين السيد الفاسي الفهري سيكون قرارا حكيما يكفل التمثيل المناسب في محكمة النظم القانونية الرئيسية في العالم، كما نصَّت على ذلك المادة ١٣ مكررا (١) (ج) من النظام الأساسي للمحكمة الدولية.

وأود لذلك التشاور معكم بشأن تعيين السيد الفاسي الفهري، وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٣ مكررا من النظام الأساسي للمحكمة الدولية. وأتطلع إلى تلقي آرائكم بشأن المسألة.

(توقيع) كوفي ع. عنان

160101 160101 01-21492 (A)
*0121492*

**محمد الحبيب الفاسي الفهري (المغرب)**

[الأصل: بالفرنسية]

وُلد السيد محمد الحبيب الفاسي الفهري، وهو قاض من الدرجة الممتازة، بمدينة الصويرة يوم ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٣٢.

وبعد أن عمل قاضيا في كانون الثاني/يناير ١٩٥٧ بالمحكمة الإقليمية للدار البيضاء ثم نائبا لرئيس هذه المحكمة في آب/أغسطس ١٩٦٠، عُيِّن وكيلا للملك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، أصبح مديرا لديوان وزارة العدل، ثم كاتبا عاما لهذه الوزارة.

وتولى منصب المحامي العام بالمجلس الأعلى للقضاء في نهاية عام ١٩٧١ وظل يشغله حتى ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، حينها أُسند إليه منصب الكاتب العام لوزارة العدل حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٨٢.

وفي كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة، عُيِّن سفيرا فوق العادة ومفوضا لصاحب الجلالة ملك المغرب لدى جمهورية اليونان. وعند انتهاء مهمته الدبلوماسية، عاد ليعمل في المجلس الأعلى للقضاء في نيسان/أبريل ١٩٨٦ بصفته رئيسا للغرفة.

وفي ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠، عُيِّن السيد الفاسي الفهري سفيرا فوق العادة ومفوضا لجلالة الملك لدى جمهورية النمسا، وممثلا دائما للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والوكالة الدولية للطاقة الذرية التي شغل بها منصب المحافظ. كما كُلف بمتابعة أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، ترأس فريق الشخصيات البارزة المكلفة من قبل مؤتمر القمة السابع لرؤساء الدول بتقييم منظمة المؤتمر الإسلامي وإعادة هيكلتها وتحديد أهداف جديدة لها.

وبينما كان عضوا مؤسسا لودادية قضاة المغرب، أُسند إليه منصب مدير المجلة التي تصدر عن هذه الجمعية المهنية في الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٨٥.

وقد ألَّف منشورات عديدة من بينها كتابه المعنون ''مسار العدالة المغربية''.

ومُنح وسام الاستحقاق المدني من الدرجة الاستثنائية، ثم مُنح وسام العرش من درجة فارس ثم من درجة ضابط.

وقد حصل على الوشاح الرفيع لوسام الفينيق الهليني (اليونان) والوشاح الرفيع لوسام الاستحقاق لجمهورية النمسا.